

## ماغازيني: نرحب بتعاون لبنان وآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة

يقدم لبنان تقرير آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان في الامم المتحدة في الدورة 37 في تشرين الثاني المقبل، ومن المفترض انهاء المرحلة الاولى من التقرير قبل 19 آذار الجاري



جيباني ماغازيني.

ما هي صلة الوصل بين الاستعراض الدوري الشامل والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان؟

يجيب ماغازيني: "ان نتيجة الاستعراض الدوري الشامل تشمل مجموعة من الالتزامات الملموسة من حكومة لبنان التي ستلتزم تنفيذ عدد من التوصيات المحددة بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان. على الالتزامات ان تدمج في السياسة العامة للدولة وفي مختلف البرامج المعتمدة من الوزارات المختلفة والسلطات العامة. الآلية الوطنية لاعداد التقارير ومتابعة التوصيات المنشأة في ايار 2018، تسهل التعاون بين تنفيذ التوصيات وتقديم التقارير التي تعكس التقدم المحرز في التقارير الدورية لهيئات المعاهدات والاستعراض الدوري القادم".

يضيف: "نشجع لبنان على تحديث الخطة الوطنية لحقوق الإنسان كوسيلة لتسهيل التعاون والالتزام بالعمل، ونشر التوعية حول قضايا حقوق الإنسان بين المسؤولين والناس عامة. ستكمل هذه الخطة، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2014-2017)، التي تم انجازها من اللجنة البرلمانية المختصة بحقوق الإنسان، بالتعاون مع الوزارات المختصة والادارات (هما فيها القوى الامنية)، الخبراء ومنظمات المجتمع المدني، وبدعم من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الامم المتحدة الانمائي. ينبغي ان تكون خطة العمل الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان وسيلة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة كجزء من الاستعراض الدوري الشامل لعام 2020، ومتابعة التوصيات المقدمة الى لبنان من هيئات الامم المتحدة لرصد معاهدات حقوق الإنسان. ان المفوضية السامية لحقوق الإنسان على استعداد لدعم وضع خطة عمل حقوق الإنسان هذه، التي يمكن ان تيسر ايضا مواءمة الجهود الرامية الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي اعداد خطة العمل هذه من خلال عملية شاملة، عبر تحديد الاهداف

” يقدم الاستعراض الدوري الشامل مساعدة تقنية للدول الاعضاء في مجلس حقوق الإنسان

الانسان في ما بين الدول واصحاب المصلحة الآخرين".  
في الخلفية التاريخية، يعتبر الاستعراض الدوري الشامل ابداعا مهما من مجلس حقوق الإنسان لكونه يستند الى المساواة في المعاملة بين جميع البلدان لاعتمادها على مبادئ اساسية تؤكد على الموضوعية والشفافية، وتتم في اطار عملية تشاورية تعاونية، مما يعضد فرص الوصول إلى الأهداف والتطلعات المرجوة منها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان حول العالم. ويوفر الاستعراض فرصة لجميع الدول للاعلان عن الاجراءات والممارسات التي اتخذتها لتحسين احوال حقوق الإنسان في بلدانها والتغلب على التحديات التي تواجهها المتمتع بحقوق الإنسان.

والاقليمية والالتزامات المعاهدات وينبغي أن تكون هذه الآلية متسقة مع الدليل العملي الذي أصدره مكتبنا في عام 2016 في شأن هذا الموضوع".  
وعما ينصح به لبنان بما يخص كتابة تقرير الاستعراض الدولي الشامل، يقول: "نتمنى ان تنظر الدولة اللبنانية الى الاستعراض الدوري الشامل في دورته الثالثة كفرصة لتقييم منجزات وتحديات حقوق الإنسان في ما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل البلاد. فالهدف النهائي للاستعراض الدوري الشامل يتمثل في تحسين احوال حقوق الإنسان في كل بلد بما لذلك من عواقب لها شأنها بالنسبة الى الشعوب في انحاء الكرة الأرضية. والاستعراض الدوري الشامل مصمم لتعزيز ودعم وتوسيع نطاق تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الميدان. ولكي يتحقق ذلك، ينطوي الاستعراض الدوري الشامل على تقييم سجلات الدول في شأن حقوق الإنسان ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان اينما تحدث. كما يهدف الاستعراض الدوري الشامل الى توفير مساعدة تقنية للدول وتوطيد قدرتها على معالجة تحديات حقوق الإنسان بفعالية وتقاسم افضل الممارسات في ميدان حقوق

الانسان وتأمين الحماية. وأثني هنا على التجربة الخاصة ما بين مفوضية حقوق الانسان ونقابة المحامين في طرابلس والتعاون القائم في مجال نشر ثقافة حقوق الانسان".

إلام تسعى المراجعة الدورية الشاملة؟ يقول ماغازيني: "تسعى هذه المراجعة الى تكريس المبادئ - ولو على امد متوسط او طويل - هذه المبادئ التي ادرجتها الامم المتحدة في الميثاق والآليات المتعددة التي تلت، حول حماية حقوق الانسان واعتبارها عاملا مهما من عوامل تحقيق الرقي الاجتماعي والتنمية ورفع مستوى الحياة والرفاهية للشعوب. احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية يعد عاملا من عوامل تحقيق الازدهار والاستقرار ومنع قيام الازمات او النزاعات مما يتطلب الاهتمام بطائفة متنوعة من الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية والثقافية والانسانية وحماية الحريات الاساسية لا سيما على سبيل المثال لا الحصر الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التظاهر السلمي، والحق في حرية التنقل. مجموعة العمل اكدت على ان الاستعراض الدوري الشامل يمثل فرصة مميزة لكافة البلدان لتوطيد برامج وسياسات التنمية الوطنية من منظور حقوق الانسان وكذلك دفع تحقيق اهداف التنمية المستدامة قدما بدعم من نظام الامم المتحدة على المستوى الوطني المتحدة. كما نشجع على انشاء آليات وطنية للمتابعة الشاملة ورفع التقارير في ما يتعلق بآليات حقوق الإنسان الدولية

تلك المرتبطة بالبناء المؤسساتي والتشريعي او الانضمام الى بعض الاتفاقيات والذي يتطلب إجراء تغييرات تشريعية، او عملية سحب تحفظات الدولة التي تضعها على بعض نصوص الاتفاقيات، تقديم التقارير المتأخرة أو توجيه دعوات مفتوحة للمقررين الخاصين في الامم المتحدة. من ضمن التجارب الناجحة في العديد من البلدان، هو تطوير او اعداد خطة وطنية شاملة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل من طرف العديد من الكيانات الرسمية في الدولة اي الوزارات والهيئات الرسمية بالتعاقد والتأزر بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. هنا يمكن لمكتبنا في بيروت ان يساهم في تقديم المساعدة على البدء في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في وقت مبكر بعد اجراء استعراضاتها".

عن تقييمه لتعاون لبنان مع منظمات حقوق الانسان يقول ماغازيني: "نرحب بتعاون لبنان مع جميع آليات حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، كما هيئات المعاهدات ومع مجلس حقوق الإنسان والمكلفين بولايات. نحن من خلال تعاوننا مع منظمات حقوق الانسان نسعى الى ترسيخ المبادئ الخاصة بكتابة التقارير المتعلقة بحالة حقوق الانسان بما يتسق مع الالتزامات الدولية للبنان وتعهداته".  
يضيف: "تسعى المفوضية السامية لحقوق الإنسان الى دعم القدرات في العالم ومساندة الدول في انشاء آليات وطنية للحماية والمساءلة ونشر ثقافة حقوق

يعتبر الاستعراض الدوري الشامل عملية فريدة تنطوي على عرض سجلات حقوق الانسان الخاصة بجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة البالغ عددها 193 دولة مرة كل اربعة اعوام ونصف. تمثل آلية الاستعراض الدوري الشامل احدى اهم وسائل النظام الدولي في حماية حقوق الانسان وتعزيزها على المستوى الوطني وذلك الى جانب عدد من الآليات الدولية المتوفرة حاليا.

سيكون الاستعراض الدوري الشامل المقبل للبنان في 2 تشرين الثاني المقبل في دورته الثالثة، فرصة لتقييم منجزات وتحديات حقوق الإنسان في ما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الانسان على وجه الخصوص وسيتيح للدول واصحاب المصلحة الآخرين معرفة الاجراءات الذي تم اتخاذها في ما يتعلق بالتوصيات التي تلقاها لبنان في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل العام 2015 لاسيما تلك التوصيات الـ128 التي قبلها.

في هذا الاطار يقول رئيس فرع الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وشعبة آليات المعاهدات في المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف جيباني ماغازيني لـ"الامن العام": "نحن ندرك ان عملية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ليست سهلة وخصوصا في الظروف المعقدة المحيطة بلبنان، كما يكتنف تنفيذها العديد من الصعوبات. اذ يتطلب ذلك القيام باجراءات على المستوى الوطني والتي تحتاج الى جانب توافر الارادة السياسية الموارد المالية اللازمة للقيام بالعديد من الاجراءات مثلا



المديرية العامة  
للأمن العام



تضحية . خالصة



مبنى مجلس  
حقوق الإنسان  
في جنيف.

استعراض كل دولة بمساعدة من فريق من ثلاث دول، يعرف باسم "الترويكا"، ويتولى القيام بمهمة المقرر. ويتم اختيار الترويكا الخاصة بكل دولة من خلال إجراء قرعة قبل كل دورة للفريق العامل. إذ انه ومقتضى آلية الاستعراض الدوري الشامل، يتم مراجعة حالة حقوق الانسان في كافة بلدان العالم من طرف البلدان نفسها ومن خلال حوار فعال توصي او تقدم الدول توصيات بشأن تحسين حالة حقوق الانسان في البلد تحت الاستعراض. وفقا لآليات عمل المجلس ومنهجياته، تمر عملية الاستعراض بمراحل متعددة، حيث تبدأ المرحلة الاولى بمراجعة حالة حقوق الانسان في البلد المعني، تعقبها مرحلة التزام البلد المعني بتنفيذ التوصيات وكذلك التعهدات الطوعية التي تقدمها الدولة الطرف طواعية من جانبها والتي تتعهد بموجبها باحترام وتعزيز حقوق الانسان على المستوى الوطني، والمرحلة الثالثة هي تلك التي تقدم فيها الدولة الطرف في الجلسات الدورية القادمة للمجلس تقريرها والتي تشير فيه الى كيفية تنفيذ التوصيات والتعهدات الطوعية وكذلك عن حالة حقوق الانسان في البلد المعني.

## نشجع على انشاء آليات وطنية لرفع تقارير عن حقوق الانسان

وحماية حقوق الإنسان على الطبيعة. ولكي يتحقق ذلك، ينطوي الاستعراض الدوري الشامل على تقييم سجلات الدول في شأن حقوق الانسان ومعالجة انتهاكات حقوق الانسان أينما تحدث. كما انشئت آلية صناديق للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الاستثمارية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل لتقديم الدعم للحكومات مع سياسة الخدمات الاستشارية للامم المتحدة والمساعدة التقنية لمتابعة ومساعدة الدول في تنفيذ تلك التوصيات.

يوظف الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الذي يتألف من أعضاء مجلس حقوق الانسان البالغين 47 عضوا بالاستعراضات، لكن يمكن لاية دولة عضو في الامم المتحدة المشاركة في المناقشات والحوار مع الدولة قيد الاستعراض. يتم

المسؤوليات الواقعة على الكيانات الحكومية ذات الصلة".

أنشئ الاستعراض الدوري الشامل عند تأسيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس حقوق الانسان في 15 آذار 2006 من خلال القرار 251/60. وقد ناط هذا القرار بمجلس حقوق الانسان "اجراء استعراض دوري شامل يستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها لمدي وفاء كل دولة بالتزاماتها في مجال حقوق الانسان على نحو يكفل شمولية التطبيق والمساواة في المعاملة بين جميع الدول". في 18 حزيران 2007، وبعد سنة واحدة من اول اجتماعات المجلس الجديد، وافق اعضاء المجلس على حزمة بناء مؤسساته التي توفر خريطة طريق ترشد عمل المجلس في المستقبل. وكان من بين العناصر الرئيسية في تلك الحزمة الاستعراض الدوري الشامل.

ما الهدف من الاستعراض الدوري الشامل؟ يتمثل الهدف النهائي للاستعراض الدوري الشامل في تحسين احوال حقوق الانسان في كل بلد بما لذلك من عواقب لها شأنها بالنسبة الى الشعوب في انحاء الكرة الارضية. الاستعراض الدوري الشامل مصمم لتعزيز ودعم وتوسيع نطاق تعزيز